﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٤٣﴾ [الأنعام: 143]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

المناسبةُ بين خلق النّبات والثّمرات، وخلق حلال الأنعام والحيوانات

ناسَبَ الكلامُ عن خَلْقِ الجنّاتِ المعروشاتِ وغيرِ المعروشاتِ، بما فيها من خيراتٍ وثمراتٍ، من بديعِ صُنْعِ خالقِ الأرضِ والسَّماواتِ، بيانَ إنعامِهِ بِخَلْقِ الأنعامِ ومختلِفِ الحيواناتِ، الّتي ليس لهم تحريمُها بأهوائِهم، بل ذلك من حكمةِ الخالقِ الّذي بيدِه مقاليدُ الأمورِ والأحكامِ، ومن ثَمَّ فإنّه لَمَّا ردَّ اللّهُ تعالى دِينَ المشركين، وأثبَتَ دينَه، وكانوا قد فَصَّلوا الحُرْمةَ بالنِّسبة إلى ذكورِ الآدميِّ وإناثِه، أَلْزَمَهُم تفصيلَها بالنِّسبةِ إلى ذُكورِ الأنعامِ وإناثِها، ففصَّل أمرَها في أسلوبٍ أبانَ فيه أنَّ فِعلَهم رَثُّ القُوَى، مُهَلْهَلُ النَّسيجِ، بعيدٌ من قانون الحِكمة؛ فهو موضعٌ للاستهزاء، وأهلٌ للتَّهكُّم، فقال بيانًا لذلك وإيضاحًا: ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًاۚ﴾ ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ﴾ [الأنعام: 142 - 143][1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَزۡوَٰجٖۖ﴾: الأصلُ في مادَّة (زَوْج) أن يدلَّ على مُقارَنة شيءٍ لشيءٍ، وكُلُّ ما كان له قرينٌ من جِنْسِه يُقال له: زَوْجٌ، فـ(الزَّوجُ) اسمٌ يقع على كُلِّ واحدٍ مِنَ المقترِنَيْنِ، يُقال: للرَّجل زَوْجٌ، وللمَرأة زَوْجٌ، وهو الفَصيح، و(الزَّوجان) في كلام العرب: الاثنان، يُقال: عليه زَوْجا نِعالٍ، إذا كانت عليه نَعلان، ولا يُقال: عليه زوجُ نِعالٍ، ويُقال لكلِّ ما يَقترن بآخرَ مماثلًا له، أو مضادًا: زَوْجٌ. وزوجةٌ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/294.

لُغةٌ رَدِيئةٌ، وجمعُها زَوجاتٌ، وجمع الزَّوج أَزوَاجٌ[1]. وزَوجُ المرأة: بَعْلُها، وزَوجُ الرّجل: امرأتُه؛ قال الله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: 35]، ويُقال أيضًا: هي زوجتُه. قال الفرزدقُ:

وإنَّ الّذي يَسعَى ليُفسِدَ زَوْجَتي *** كَساعٍ إلى أُسْدِ الشَّرى يَسْتَبيلُها[2]

قال يونس: "تقول العرب: زوَّجتُه امرأةً، وتزوَّجتُ امرأةً، وليس من كلام العرب تزوَّجتُ بامرأة، قال: وقوله تعالى: ﴿وَزَوَّجۡنَٰهُم بِحُورٍ عِينٖ ۝٥٤﴾ [الدّخان: 54]؛ أي: قرنّاهم بهنَّ"[3].

2) ﴿ٱلضَّأۡنِ﴾: الضّائنُ مِنَ الغَنَم: ذُو الصّوفِ، ويُوصَفُ به فيُقالُ: كَبْشٌ ضائنٌ، والأُنثى ضَائِنَةٌ، والضّائنُ: خلافُ المَاعِزِ، والجَمعُ الضَّأْنُ والضَّأَنُ، مِثلُ المَعْزِ والمَعَزِ، والضّانُ أَصله ضَأْن، فَخُفِّفَ، والضّأْنُ: جَمعُ الضَّائِنِ، ويُجمَع الضَّئِينَ، والأُنثى ضائِنَةٌ، والجَمعُ ضَوائنُ[4]. وإذا أكلَ القومُ لحمَ ضَأْنٍ، فثَقُل عليهم، فَهُم نَعِجونَ، ورجلٌ نَعِجٌ، قال:

كَأَنَّ القَومَ عُشُّوا لَحمَ ضَأْنٍ *** فَهُم نَعِجُونَ قَد مَالَتْ طُلَاهُمْ[5]

3) ﴿ٱلۡمَعۡزِ﴾: ذُو الشَّعرِ مِنَ الغَنَم، وهو خِلافُ الضَّأْنِ ذَواتِ الصُّوفِ، والأُنثى: ماعِزَةٌ ومِعْزاةٌ. وأَصلُ الكلمة مِنَ المَعَزِ، وهو الشِّدَّةُ والصَّلابَةُ، يُقال: مَكانٌ أَمْعَزُ، وأَرضٌ مَعْزاءُ؛ أي: صُلبَةٌ غَليظَةٌ ذاتُ حِجارَةٍ. وتَمَعَّزَ البَعِيرُ؛ أي: اشتَدَّ عَدْوُهُ، ومنه سُمِّيَ ذو الشَّعرِ مِنَ الغَنَم ماعِزًا؛ لِما فيه مِن شدَّةٍ وصلابةٍ، كتَسَلُّقِ الجبلِ وأكلِ الشَّوكِ[6]، قال الضّرير: المَعيز والمَعْز والماعِزُ واحد، والمعنى جماعة، ويُقال: مَعِيزٌ مثلُ الضَّئِينِ في جماعة الضَّأْن، والواحد: الماعز، والأنثى ماعِزَة. قال:

وَيَمنَحُها بَنو أَشجَى بنِ جِرْمٍ *** مَعِيزَهُمُ حَنانَكَ ذا الحَنانِ[7]

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، والزّبيديّ، تاج العروس: (زوج).
(2) البيت من شعر الفرزدق، ورد في ديوانه: 2/61، والفارابيّ، معجم ديوان الأدب: 3/308.
(3) الجوهريّ، الصّحاح: (زوج).
(4) الجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (ضأن).
(5) لم ينسبِ البيت في التّهذيب لقائل: 1/381، وكذلك في المخصّص: 4/80، وفي المحكم: 1/202، وفي لسان العرب: 2/381، ومنسوب إلى الشّاعر ذي الرّمة، ولا يوجد في ديوانه. يُنظر: كتاب العين: 1/233 (الهامش).
(6) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (معز).
(7) الخليل، العين: (معز)، والشعر لامْرِئِ القَيْسِ، وهو في ديوانه، ص: 143، وإليه عزاه القرطبي في تفسيره: 7/ص101، وعنده: ويمنحها بنو شَمَجَى.

قال سيبَوَيْهِ: (معْزًى) مُنَوَّنٌ مصروفٌ؛ لأنّ الألِفَ للإلحاقِ لا للتّأنيثَ، وقال الفَرَّاء: المِعزَى مؤنَّثة وبعضُهم ذكَّرها، وقال أبو عُبيدٍ: كلُّ العرب يُنوِّن المِعزَى في النَّكرة[1].

4) ﴿حَرَّمَ﴾: المَمنوعُ، يُقالُ: حَرُمَ عليه الشَّيءُ حُرْمَةً وحَرامًا؛ أي: امتَنَعَ. وشَيءٌ مُحَرَّمٌ؛ أي: مَمنوعٌ. وأَصلُ التَّحريمِ: المَنعُ، يُقالُ: مَكانٌ حَرامٌ؛ أي: يُمنَعُ دُخولُهُ، ومنه سُمِّيَ الشَّهرُ الحَرامُ بذلك؛ لأنّ العربَ تَمتَنِعُ فيه عنِ القتالِ. وضِدُّ الحَرام: الحَلالُ والمُباحُ والجائِزُ[2]، و"التّحريمُ أصلُه من قولِكَ: حَرَمْتُ فُلانًا عطاءَه؛ أي: مَنَعْتُهُ إيّاه، وكلّ ما مُنِع فهو حرام"[3]. وقال اللَّيثُ: "والحرامُ: ما حَرَّمهُ اللّه، والحُرْمَةُ ما لا يَحِلُّ لك انتهاكُه، وتقول: فُلانٌ لهُ حُرْمَةٌ؛ أَي: تَحَرَّمَ بِنا بِصُحْبَةٍ، أو بِحَقٍّ وذِمَّةٍ. وحُرَمُ الرّجُلِ: نساؤُهُ وما يَحْمي، والمحارِمُ ما لا يَحِلّ استِحْلالُه"[4].

5) ﴿ٱشْتَمَلَتْ﴾: الاشتمالُ الإحَاطَةُ، تَقُولُ: اشتَمَلَ عليه الأَمرُ؛ أي: أحاطَ به، وأَصلُ الشُّمُولِ: دَوَرانُ الشَّيءِ بالشَّيءِ، وأَخذِهِ إيَّاهُ مِن جَوانبِهِ، مِن ذلك قَولُهم: اشتملَ فُلانٌ بالثَّوب؛ أي: أدارَهُ على جَسَدِهِ كُلِّه حتَّى لا تَخرُجَ منه يَدُهُ. ويأتي الاشتمالُ بمعنَى: التَّعميم. والشُّمُولُ: العُمومُ، يُقالُ: شَمِلَهُمُ الأَمرُ إذا عَمَّهم، وهذا أَمرٌ شاملٌ؛ أي: عامٌّ. ومِن معاني الاشتِمَالِ أيضًا: الإدخالُ والتَّغطِيَةُ والاجتِمَاعُ[5]، وقد تَلفَّعَ بالثّوب، إذا اشْتَمَلَ به، بمعنى تغطّى به، وقد قيل:

أَوردَهَا سَعدٌ وَسَعدٌ مُشتَمِل*** يَا سَعدُ لَا تُرْوَى بِهَذاكَ الإبِل[6]

"واشتمل على الشّيء: إذا أحاط به، قال اللّه تعالى: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾. واشتمل بثوبه؛ أي: التفَّ، واشتمالُ الصَّمَّاء: أن يغطّي الرّجلُ جسدَه بثوبه حتّى لا يبدو منه شيء"[7].

---

(1) زين الدّين الرّازيّ، مختار الصّحاح: (معز).

(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن سيده، المحكم، والجوهريّ، الصّحاح: (حرم).

(3) الأزهري، الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعي، ص: 60.

(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، ص: 60.

(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (شمِلَ).

(6) وقد رُوِي هذا البيت في الرّجل الَّذِي سَافر مَعَ أَصحاب له، فَلم يرجع حِين رجعُوا، فاتَّهَمَ أَهلُه أَصحابَه، فرفعوهم إِلَى شُرَيْح، فَسَأَلَهُمُ البَيِّنَة على قَتله، فَارتَفعوا إِلى عليّ، فأخبروه بقول شُرَيح، فقالَ عليّ:

أوردَها سعدٌ وسعدٌ مشتمِل *** يَا سعدُ لَا تُروى بهذاك الإبِل

هذا مَثَل يُقَال: إِنّ أَصله كانَ رجلًا أورد إِبله مَاء، لا تصل إِلى شربه إِلَّا بالاستقاء، ثمَّ اشتَمَل ونام وتركهَا، لم يستقِ لها، يَقول: فهَذا الفِعل لا تُروَى بِهِ الإِبل حتَّى يُستقَى لها. يُنظر: القاسم بن سلّام، غريب الحديث: 3/477.

(7) القاسم بن سلاّم، غريب الحديث: 3/477.

6) ﴿أَرْحَامُ﴾: الرَّحِمُ: مَكانُ تكَوُّنِ الجَنينِ في بَطنِ الأُمِّ، ويأتي بِمعنى القَرابَةِ والصِّلَةِ، يُقَال: بَينَهُما رَحِمٌ؛ أي: قَرابَةٌ وصِلَةٌ، وذَوُو الرَّحِمِ هُم الأقارِبُ، وسُمِّيَت القَرابَةُ رَحِمًا؛ لأنّ الأَقارِبَ خارِجينَ مِن رَحِمٍ واحِدَةٍ. وسُمِّيَ رَحِمُ الأُنثَى رَحِمًا؛ لأنّ فيه ما يُرْحَمُ به الوَلَدُ. وجَمعُ الرَّحِمِ: أَرحامٌ[1]، وفي الحديث: «الرَّحِمُ شِجْنَةٌ مُعَلَّقة بالعَرش، تقول: اللّهمَّ صِلْ مَن وَصَلَني، واقْطَعْ مَن قَطَعني»[2]، وأصلُ الشِّجْنَةِ شُعبةٌ منَ الغُصُون يَعْلق بعضُها ببَعض[3].

7) ﴿ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾: الأُنثى خِلافُ الذَّكر مِن كُلِّ شَيءٍ، وامرَأَةٌ أُنثَى كامِلَةُ الأُنوثة، والجَمعُ: إناثٌ، وأصلُ الأُنُوثَةِ مِنَ التَّأنيث، وهو التَّليينُ والتَّسهيلُ، يُقالُ: أَنَّثَ في الأمرِ يُؤَنِّثُ تَأنيثًا؛ أي: لَانَ وتَساهَلَ[4]. وفي القرآن جعل الله نصيبَ الأنثى ثلثًا، ونصيب الذّكر ثلثين منَ التّركة: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النّساء: 11].

قال القاضي عبد النّبيّ بن عبد الرّسول الأحمد نكري: "ولي ها هنا نُكتة لطيفة غريبة وهي أنّ أعدادَ آدم بحساب الجُمَّلِ خمسةٌ وأربعون، وأعداد حواء بذلك الحساب خمسةَ عشَرَ، ولا شكّ أن خمسةَ عشَرَ ثلثُ خمسةٍ وأربعين، فجعل الله تعالى حصّةَ الأنثى ثلثَ المال، وحصّةَ الذّكر ثلثيه"[5].

8) ﴿نَبِّـُٔونِى﴾: النَّبَأُ: الخَبَرُ، يُقال: أَنبَأْتُ فُلانًا نُبُوءَةً، ونَبَّأْتُهُ وأَنْبَأْتُهُ؛ أي: أَخبَرْتُهُ خَبَرًا، والإنباءُ: الإخبارُ والإعلامُ عنِ الشَّيءِ قَبلَ وَقتِ ظُهُورِهِ. وأَصلُ النُّبوَّة مِنَ النَّبْوَةِ والنُّبُوءِ، وهو: العُلُوُّ والارتِفاعُ، ومنه اشتِقاقُ النَّبِيِّ؛ لارتِفاعِ قَدْرِهِ في الدُّنيا والآخِرَة؛ ولأنَّهُ كالعَلَمِ يُهتَدى به[6]. و"النّبأ: الإتيانُ من مكان إلى مكان؛ يُقال للّذي يَنْبَأُ من أرض إلى

(1) ابن سيده، المحكم، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (رحم).

(2) أخرجه بنحوه من رواية أبي هريرة: البخاري، الصحيح الجامع، برقم: (5988)، وأحمد في مسنده، برقم: (8975)، ورواه غيُر واحد من الصحابة.

(3) الحديث وارد برواية أخرى، عنِ البزّار بإسناد حسن، عن أنس أنّ النّبيّ ﷺ قال: «الرَّحِمُ حَجَنَةٌ مُتمسّكة بالعَرش، تتكلّم بلسان ذُلَقٍ، تَقول: اللهمَّ صِلْ مَن وَصَلَنِي، واقطَع مَن قَطَعني، فيقول الله ﷻ: أنا الرّحمن الرّحيم، وإنّي شققتُ للرّحم منِ اسمي، فمَن وصلها وصلتُه، ومَن بتكّها بتكْتُه». عبد العظيم المنذريّ، كتاب التّرغيب والتّرهيب: 3/340.

(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح، والزّبيديّ، تاج العروس: (أنث).

(5) الأحمد نكري، دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون): (الثّلث).

(6) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (نبأ - نبا).

أرض: نابِئٌ. وسَيلٌ نابئ: أتى من بلد إلى بلد، ورجلٌ نابئ مثله، ومِن هذا القياس النّبأ: الخبر، لأنّه يأتي من مكان إلى مكان"[1].

9) ﴿بِعِلْمٍ﴾: العِلمُ: المَعرِفَةُ، يُقال: عَلِمْتُ الشَّيءَ أَعْلَمُهُ عِلْمًا؛ أي: عَرَفتُه، وضِدُّه: الجَهلُ. ويأتي العِلمُ بمعنى: الإتقانِ والإحكام، يُقال: عَلِمَ الأَمرَ وتَعَلَّمَه؛ أي: أَتقَنَهُ. ومِن مَعانِيه: الإدراكُ والاعتِقادُ والتَّصديقُ والظَّنُّ[2]، وعلِمَ بالأمر، وهو عَالِم به: أحاط عِلْمًا به، أو أَلَمَّ به إلمامًا شاملًا، والعلم في الاصطلاح: "مجموعة مسائل في موضوع معيَّن، اكتسبها الإنسانُ مِن اكتشاف وترجمة النّواميس الموضوعيَّة الّتي تحكم الأحداث والظّاهرات"[3].

10) ﴿صَٰدِقِينَ﴾: الصِّدقُ ضدُّ الكَذِب، وصَدَّقه: قَبِل قولَه، وصدَقَه الحَديثَ: أَنبأَهُ بالصِّدق. ويُقال: صَدَقْتُ القوم؛ أي: قلت لهم صِدْقًا، والصِّدقُ مُطابَقَةُ القَول الضَّمير والمخبَر عنه معًا، ومتى انخرمَ شَرط مِن ذَلك لم يكن صِدقًا تامًّا[4]، وحيث إنّهم كذبوا في ادّعاء تحريم ما ادّعوا أنّ اللّه حرّم عليهم، فقد أخبرهم اللّه أنّه تعالى جعله كلّه حلالًا، فقال له: قل لهم يا محمّد: "أخبروني بمستنَدٍ صحيحٍ يُعتمد عليه، إنْ كنتم صادقين فيما تزعمون منَ التّحليل والتّحريم"[5].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بيان نعمة الله بالأنعام، وأنّ تحريم الجاهليّة كان بالأهواء لا بالتّشريع

هذه الأنعام الّتي رزقها اللّه عِبادَه منَ الإبل والبَقر والغنَم

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نبأ).
(2) الخليل، العين، وابن دريد، جمهرة اللّغة، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (علم).
(3) الخليل، العين، وابن دريد، جمهرة اللّغة، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (علم).
(4) ابن دريد، جمهرة اللّغة، والرّاغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (صدق).
(5) أسعد حومد، أيسر التّفاسير، ص: 933، ومجموعة من المؤلفين، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ص: 198.

ثمانية أصناف: أربعةٌ منها مِنَ الغَنم؛ وهي الضَّأن ذُكورًا وإناثًا، والمَعز ذكورًا وإناثًا. قُل - يا محمَّد - لأُولئك المشركين: هل حَرَّم اللّه الذَّكرين منَ الغنَم؟ فإن قالوا: نعم، فقد كذبوا في ذلك؛ لأنَّهم لا يحرِّمون كُلَّ ذَكر مِنَ الضَّأن والمَعز. وقُل لهم: هل حَرَّم اللّه الأُنثَيين منَ الغنَم؟ فإن قالوا: نعم، فقد كذبوا أيضًا؛ لأنَّهم لا يحِّرمون كلَّ أنثى مِن ولد الضَّأن والمَعز. وقُل لهم: هل حَرَّم اللّه ما اشتملت عليه أرحام الأُنثَيين منَ الضَّأن والمَعز منَ الحَمْل؟ فإن قالوا: نعم، فقد كذبوا أيضًا؛ لأنَّهم لا يحرِّمون كلَّ حَمْلٍ مِن ذلك، خبِّروني بعِلمٍ يدلُّ على صِحَّة ما ذهبتم إليه، إنْ كنتم صادقين فيما تنسبونه إلى ربِّكم[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ الإطنابِ بالتّفصيل بعد الإجمال:

التَّبيين قبل الاستدلال، وسيلة لإقامة الحُجَّة

في قوله تعالى ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ﴾ تفصيلُ ما ذُكِرَ منَ الذُّكورِ والإناثِ، وما في بُطونِها؛ للمبالغةِ في الرَّدِّ عليهم بإيراد الإنكار على كلِّ مادَّةٍ من موادِّ افترائهم، فيَظهَر للمُتفكِّرِ فيه منهم؛ أنَّه لا وَجهَ يُعقَلُ لقَولِهم. إضافة إلى ذلك أنَّهم لَمَّا كانوا قد حَرَّموا في الجاهليَّةِ بَعضَ الغَنَم، ومنها ما يُسمَّى بالوَصيلة، وبعضَ الإبِلِ كالبَحِيرة والوَصيلة أيضًا، ولم يُحرِّموا بعضَ المَعْزِ ولا شيئًا منَ البَقَر، ناسَبَ أنْ يُؤتَى بهذا التَّقسيمِ قبل الاستدلالِ؛ تمهيدًا لتحَكُّمِهم، إذ حَرَّموا بعضَ أفرادٍ من أنواعٍ، ولم يُحَرِّموا بعضًا مِن أنواعٍ أخرى، وأسبابُ التَّحريمِ المزعومةُ تتأتَّى في كلِّ نوعٍ؛ فهذا إبطالٌ إجماليٌّ لِمَا شَرَعوه، وأنَّه ليس مِن دينِ اللّه، ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢﴾ [النّساء: 82][2]، يُضاف إلى ما ذُكر تعليلٌ آخر؛ وهو أنَّ الحقَّ

(1) نخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسّر، ص: 147.

(2) محمّد رضا، تفسير المنار: 124 - 125/8، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/129.

تعالى أراد أنْ يُقرِّر ذلك على مزاعمهم شيئًا فشيئًا؛ وذلك أشدُّ في التَّوبيخ والتَّقريع، مِن أن يُذكر دفعةً واحدةً.

دلالة التّأويل الإعرابيّ للفظ ﴿ثَمَٰنِيَةَ﴾:

أحكام الله تطال الأنواع الثّمانية منَ الأنعام، ولا تتركها لأهواء الأنام

﴿ثَمَٰنِيَةَ﴾: قال الأخفش: منصوبٌ، على أنَّه بدلٌ مِن ﴿حَمُولَةَ وَفَرْشًا﴾، أو منصوب على الحال، أو بإضمارِ فِعلٍ؛ تقديرُه ﴿أَنشَأَ﴾. وقال عليّ بن سليمان: هو منصوب بـ﴿كُلُواْ﴾، أي: كلوا لحم ثمانية أزواج، وقيل: هو منصوب على البدل من (ما)، على المَوضِع، وقوله: ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾ بدل من ﴿ثَمَٰنِيَةَ﴾[1].

وأيًّا كان تأويلُ لفظ ثمانية، فإنّه يستوعب الأنواع الثّمانية المعهودة فيما يملكه النّاس من أنعام، تتقابل فيها الذّكورة والأنوثة منَ الأصناف الأربعة المعهودة؛ لتعطيَ الرّقم ثمانية. وكانوا يقولون: قد حرّمها الله، فأنكر ذلك عليهم، وهم في تحريمهم بعضها دون بعض يتدخّلون في تقرير الأحكام تحريمًا وتحليلًا، وهو أمرٌ لا ينبغي لبشرٍ أن يتطاول إليه؛ لأنّه من خصائص الذّات الإلهيّة المهيمنة على الكون ومن فيه.

بلاغة الاستعارة في لفظ ﴿أَزۡوَٰجٖ﴾:

إطلاق كلمة الأزواج على غير الإنسان؛ لشبهها بالزّوجين منه

يُطلق الزَّوج غالبًا على الذَّكر والأُنثى من بني آدم، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ٤٥﴾ [النّجم: 45]، ويخصّ اللّفظ (زوجان) في الاصطلاح، بأنْ يُطلَق على الطّرفين المتلازمين بعقدة نكاح، وتُوُسّع في هذا الإطلاق، فأُطلِقَ بالاستعارة على الذَّكر والأُنثى منَ الحيوان الَّذي يتقارن ذَكَره وأُنثاه، مثل: حمار الوحش وأتانه، وذَكر الحمام وأُنثاه؛ لشبهها بالزَّوجين منَ الإنسان. والأزواج هنا أزواج الأصناف، وليس المراد زوجًا بعينه، إذ لا تُعرف

(1) مكّيّ القيسّي، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 3/2220.

بأعيانها، فثمانية أزواج هي أربعة ذكور من أربعة أصناف، وأربع إناث كذلك[1]، وقد كانتِ الاستعارة المُلمحةُ هنا في غاية الجمال، من حيث دلالتُها على أداء المطلوب، في إطار تصحيح الانحراف العقائديّ والتّشريعيّ الّذي انصبّ حوله المُؤدَّى السّياقيّ في هذه الآية والّتي بعدها.

فائدة التّفصيل في قوله: ﴿مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ﴾:

قوله: ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾ بدل تفصيل، والمراد: ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾ منها؛ أي: منَ الأزواج؛ أي: ذَكَر وأُنثى، كلّ واحد منهما زوجٌ للآخر، وقوله: ﴿مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ﴾، تفصيلٌ لمضمون لفظ ﴿ثَمَٰنِيَةَ﴾. "وُيقال: كُلوا ممّا رزقكم الله ثمانية أزواج، نزلتِ الآية في مالك بن عوف وأصحابه، حيث قالوا: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرّم على أزواجنا"، والظّاهر أنّ الإشارة هنا إلى أنّ قولهم هذا كان مقرونًا بنيَّتهم في تفصيل ما بيّنوا منَ الأصناف، تحريمًا وتحليلًا[2]. وفائدة هذا التَّفصيل: التَّوصُّلُ لذِكْرِ أقسام الذُّكور والإناث، توطئةً للاستدلال الآتي في قوله: ﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ الآية، وقُدِّم الضَّأن على المَعز لغلاء ثمنه، وطيب لحمه، وعِظَم الانتفاع بصوفه[3].

مِـن أغـراض التّـفـصـيـل التّـوطـئـة للاستدلال

معنى ﴿مِّنَ﴾ في قوله ﴿مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ﴾:

جاءَت ﴿مِّنَ﴾ هنا لبيان الجنس؛ أي: (من فئة الضّأن اثنين)، و(من فئة المَعز اثنين)؛ أي: من جنسهما، ﴿مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ فالذّكر زوج، والأنثى زوج، والضّأن والنِّعاج جمعه، واحده: ضائن، والأنثى: ضائنة، والجمع: ضوائنُ، و﴿وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ﴾، والمَعْزُ: المِعْزى، لا

(مِـن) لـبـيـان الـجـنـس، في مـوقـعـيـهـا مـنَ الآية الكريمة

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ128.
(2) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/490.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/672، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 9/102.

واحد له من لفظه، وأمّا الماعِزُ فجَمْعُه مَعيزٌ، وجمعُ الماعِزَةِ مَواعِزُ، وقرأ أهل المدينة والكوفة: مِنَ المَعْزِ ساكنة العين، والباقون بالفتح[1]، وواضح أنّ ﴿مِّنَ﴾ تبيِّنُ جنسَ ما قصدوه منَ الأصناف المفصَّلة بأسمائها في هذه الآية، وهو نقل من واقع ماكانوا يعتقدونه دينًا، ويمارسونه تشريعًا.

دلالة فعل الأمر (قُلْ):

أهمّيّة استعمال أسلوب الأمر للحوار مع الكفّار

قوله تعالى ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ أمرٌ مِنَ الله تعالى للنَّبيِّ ﷺ، أنْ يقولَ لهم ذلك تَبْكيتًا، وإظهارًا لانقطاعِهم عنِ الجوابِ: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[2]، "حكى أبو صالح عنِ ابن عبّاس، أنّ هذه الآية نزلت على رسول الله ﷺ، حين أتاه عوف بن مالك، فقال له: أحللتَ ما حرّمه آباؤنا، يعني: منَ البَحِيرة، والسّائبة، والوَصيلة، والحامِ، فأنزل الله تعالى هذه الآية، وقال: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾، فَسَكتَ عوفٌ لِظهورِ الحُجَّة عليه"[3].

دلالة الوضع البيانيّ لقوله: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾:

السّياق القرآنيّ يعمد إلى الحوار المقنِع، لِدَحْضِ الادّعاءات الزّائفة

هذا الكلام ردٌّ على المشركين؛ لإبطالِ ما شَرَعوه، بقرينة قوله: ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾، وقوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية، وقوله: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ – إلى آخرها في المَوضِعَيْن – اعتراضٌ بعد قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ﴾، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾[4]، والمعنى: "ما الّذي حُرِّمَ عليكم فيما زَعمتُم: هل حُرِّمَ عليكم الضّأن والمَعزُ معًا، أم أنثى الضّأن والمعز فقط ؟ فإنْ كان التّحريم من جهة الذّكر، فيجب أن تحرّموا على أنفسكم كلّ ذكَرٍ، وأنتم تستمتعون ببعض الذّكور وتأكلونه، وإنْ كان

(1) أبو إسحاق الثّعلبيّ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 4/199.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/193.
(3) الماورديّ، النّكت والعيون: 2/181.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ129 - 130.

من جهة الأنثى فحرِّموا كلّ أنثى! أم حُرِّمَ عليكم ما اشتملَتْ عليه أرحامُ الأُنثيين؟ فيلزمكم أن تحرِّموا كلَّ ما اشتَملَتْ عليه الأرحام، فتُحرِّموا الذّكرَ والأنثى"[1]، وهذه دلالةٌ على عقلانيةِ الحوارِ، وبلاغة الإقناع الّتي ينتهجها السّياق القرآنيّ، فلا يجدون معها منها فرارًا، ولا بعدها جوابًا.

بلاغة الاستفهام في قوله: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ﴾:

الاستفهام إنكاريّ توبيخيّ، مُنبِّهٌ على سوء الفهم، وانحراف الاعتقاد

الهمزةُ في قَولِه: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ للاستفهام الإنكاريِّ، وللتَّوبيخ والتَّقريع، والمقصودُ إنكارُ التّحريم، لكنّه أوردَهُ في صورة إنكارِ المفعول؛ ليُطابِقَ ما كانوا يَدَّعونَهُ منَ التَّفصيل في المفعول، فإذا أنكر المفعولَ كان إنكارًا للفِعل بطريقٍ برهانيٍّ من جهة أنَّه لا بدَّ للفعل من مُتعلِّق، فإذا نفى جميع مُتعلِّقاته على التَّفصيل لَزِمَ نَفْيُهُ[2]. وهذا مسلكٌ برهانيٌّ مفيدٌ يعتمد على طَرحِ الاستفهام، لا تطلُّبًا للجواب، فهو أدرى به، وأَعْرَفُ بقوادمه وخوافيه، ولكنّ غايتَه الإنكارُ للظّاهرة، والتّوبيخُ على فعلها، وعَرْضُ مساوئها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

نُكتةُ حذفِ فاعل الفعل ﴿حَرَّمَ﴾:

مسلك الحذف، تفاديًا لزيادة المبنى على المعنى

في قوله تعالى ﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾، حُذِف فاعلُ الفعل ﴿حَرَّمَ﴾؛ لأنّه معلوم دلَّ عليه سياق الآيات؛ فالضَّمير (الفاعل) عائد إلى اسم الله تعالى في قوله: ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: 142]، أو في قوله: ﴿وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: 140] الآية[3]، قال القُرطُبيّ: "ووردَت المدَّةُ مع (أل) الوصل؛ في قوله: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾؛ لتفرِّق بين الاستِفهَام والخبر، ويجوز حَذف الهَمزة؛ لأنّ ﴿أَم﴾ تدُلُّ على الاستِفهَام؛ كقوله:

(1) مكّي القيسي، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 3/2221.

(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/74، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/671، والسّيوطيّ، نواهد الأبكار: 3/393، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8أ/130 - 132.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8أ/130.

تَرُوحُ مِنَ الحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرْ *** وماذَا يَضيرُكَ لَو تَنتَظِرْ؟[1]

دلالة (أم) في جملة ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾:

إبطالُ تحريمِ ما حَـرَّم المشركون أكلَه؛ لمخالفتِه حكم الله

وردتِ الآية في سياق إنكار أن يكون الله تعالى قد حرَّم أيًّا منَ الأنعام سواءً أكان الذَّكر أم الأنثى، أم ما في بطون الإناث؛ لذا استعمل الهمزة الَّتي دلالتها هنا الإنكار، والمقصودُ منه إبطالُ تحريم ما حرَّم المشركون أكلَه، ونفيُ نسبة التَّحريم إلى الله تعالى.

إذًا فإنَّ الله لم يحرِّم أيًّا من هذه الثَّلاثة؛ ولذا فـ(أم) هنا خرجت عمَّا رسمه النُّحاة لها من قولهم: إنَّها إذا سُبِقت بهمزة ليست للتَّسوية؛ فتُفيد مع الهمزة التَّعيين، وتكون بمعنى: أي[2] وهذه الهمزة ليست للتَّسوية، ولا هي للتَّعيين؛ لأنَّ علامتها أن تتوسَّط بين شيئين يُنسب لواحدٍ غيرِ معيَّنٍ منهما أمرٌ يعلمه المتكلِّم[3]. وبالنَّظر إلى السِّياق الَّذي وردت فيه (أم) يتبيَّن أنَّ معناها الإضرابُ الانتقاليُّ؛ أي: الانتقال من غرض إلى غرض؛ ويُقدّر بعدها محذوف هو (حرَّم) فيكون ما بعدها مفعولًا لهذا الفِعل المُقدَّر؛ وعلى هذا تكون (أم) قد ربطت بين جملتين في البنية الأساسيّة للنَّصّ[4].

دلالة (ما) في قوله: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾:

أسلوب العموم يستوعب كلّ ما احتمله السّياق منَ الأنعام

لفظ (ما) في قوله: ﴿أَمَّا﴾ اسم موصول استوعب جميع ما يُفترض من سائر الأقسام[5]، فَدَلَّ على العموم، و(أمّ) هذه حرف عطف، تعطف (مَا) الموصُولة على ما قَبلَها، فمحلُّها نصبٌ، تقديرُه: (أم الَّذِي اشتَمَلت عليه أرحَامُ الأُنثَيَين)، فلمّا التقتِ الميم ساكِنَةً مع ما بَعدَها وجبَ الإدغَامُ[6].

(1) ابن عادل الدّمشقيّ، اللّباب في علوم الكتاب: 8/479.
(2) ابن السّراج، الأصول في النّحو: 2/57.
(3) عبّاس حسن، النّحو الوافي: 3/589.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ133، وعبّاس حسن، النّحو الوافي: 3/589.
(5) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/295.
(6) السّمين الحلبيّ، الدّرُّ المصُون: 5/195.

نكتة إيراد الفعل ﴿ٱشۡتَمَلَتۡ﴾ دون غيره:

أهمّيّة استعمال المفردة القرآنيّة بما يناسب المعنى ويجلّيه

الاشتمالُ الإحَاطَةُ، تَقولُ: اشتَمَلَ عليه الأَمرُ؛ أي: أحاطَ به، وأصلُ الشُّمولِ: دَوَرانُ الشَّيءِ بالشَّيءِ، وأَخذهِ إيَّاهُ مِن جَوانبِهِ، مِن ذلك قَولُهم: اشتملَ فُلانٌ بالثَّوب؛ أي: أدارَهُ على جَسَدِهِ كُلِّهِ حتَّى لا تَخرُجَ منه يَدُهُ[1].

يتَّضح ممَّا سبق أنَّ فِعل (اشتمل) أفاد الإحاطةَ والتَّعميمَ، والإدخالَ، والتَّغطِيَةَ، والاجتِمَاعَ؛ ولهذا ناسب مجيئه في الآية الكريمة دون مرادفاته.

فائدة تقديم شبه الجملة على الفاعل، في ﴿عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾:

التّقديم بقصد الاهتمام بالمقدّم، من ملامح البلاغة الرّائقة

قال سيبَوَيْهِ رحمه الله: (كأنَّهم يُقدِّمون الَّذي هو أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى)[2].

والكلام في الآية الكريمة، يدور على ما حَملت هذه الأرحام، وليس الأرحام ذاتها؛ لذا قدّم عليها ما هو أهمّ، وهو ما اشتملتْ عليه هذه الأرحامُ منَ الأجِنَّة، وقد أفاد هذا التَّقديمُ الحَصْرَ، والمعنى: "قل لهم: إنْ كان حرَّمَ الذّكورَ فَكلُّ ذَكَرٍ حرامٌ، وإنْ كان حرَّمَ الإناث فكلُّ أنثى حرامٌ، وإنْ كان حرَّمَ ما اشتَمَلَتْ عليه أرحام الأنثيين، يعني: منَ الضّأن والمَعز، فكلّ مولود حرامٌ، ذكرًا كان أو أنثى، وكلّها مولود، فيستلزم أنّ كلّها حرامٌ"[3]. فالغاية هنا منَ البيان في الاستدلال بالسّؤال، ما اشتملت عليه الأرحام، لا الأرحام في حدّ ذاتها، ولذلك كان تقديم شبه الجملة دالًّا على ذلك، بوضوحٍ ودقّةٍ وفعاليّة.

دلالة التّعبير بقوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ و﴿ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾:

تثنية الذَّكرَيْن والأُنثَيَيْن: باعتبار ذكور وإناث النَّوعين، والتَّعريف

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (شمِلَ).
(2) أبو سعيد السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه: 1/263.
(3) الشّوكانيّ، فتح القدير: 2/195.

فيهما تعريف الجنس، وتعدية الفعل ﴿حَرَّمَ﴾ إلى ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، و﴿ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾، و﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾، على تقدير مضاف معلوم منَ السِّياق؛ أي: حَرَّمَ أكلَ الذَّكَرَيْن أم الأُنثيَيْن، إلى آخره[1]، وغايةُ التّعبير بالاستفهام عنِ الذّكرين والأنثيين، شمولُهما الأصنافَ المسؤولَ عنها؛ للوصول إلى الإقناع العامّ والعميق، ببطلانِ دعواهم بتحريم ما لم يحرّمه الله. قال المراغيُّ: "وقصارى ذلك، إنّه تعالى ما حَرَّمَ عليهم شيئًا من هذه الأنواع، وأنّهم كاذبون في دعوى التّحريم، وقد فصّل ذلك أتمّ التّفصيل، مبالغةً في الرّدّ عليهم"[2].

فائدة الباء في لفظ ﴿بِعِلْمٍ﴾:

في قوله تعالى ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، الباء تحتمل معانيَ متعدّدةً ومقبولةً، في لفظ ﴿بِعِلْمٍ﴾ حيث يَحْتَمِلُ أن تكون لتعديةِ فعلِ الإنباء، فالعلم بمعنى المعلوم. ويَحتمِل أن تكون للملابَسَة؛ أي: نبِّئوني إنباءً مُلابِسًا للعلم، فالعلم ما قابل الجهل؛ أي: إنباءَ عالمٍ[3]. ويمكن أن تكون الباء للسَّببيَّة؛ أي: نبّئوني بسبب علمٍ وقعتُم عليه، والمعنى: "﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾: أخبروني بأمرٍ معلومٍ من جهة الله تعالى، يدلّ على تحريم ما حَرَّمتُم، إنْ كُنتُم صادِقِينَ في أنّ الله حرّمه"[4].

ما لادليلَ عليه من عِلْمٍ أثيرٍ، فليس له في الأحكام من تأثيرٍ

نُكتةُ تنكيرِ لفظ (عِلْم):

لَمَّا كانوا عاجزينَ عنِ الإنباءِ دَلَّ ذلك على أنَّهم حَرَّموا ما حرَّموه بجهالةٍ وسُوءِ عَقلٍ، لا بِعِلمٍ، وشأنُ مَن يتصَدَّى للتَّحريمِ والتَّحليلِ أن يكون ذا علمٍ[5]. وعبَّر بلفظة (عِلْم) منكَّرة؛ للدّلالة على جهلهم،

مِن أغراض التّنكير التّقليلُ، وهو مَلْمَحٌ منَ التّحدّي جليل

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ133.
(2) أحمد مصطفى المراغيّ، تفسير المراغيّ: 8/54.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ133، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2707.
(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/74.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ133.

وضَعْفِ مذهبِهم، أمام الحُجَّة البالغة لله تعالى، ولو بأقلّ مبلغٍ منَ العلم. وهذا شبيه بما تحدّى الله به العربَ في الإتيان بمثل القرآن، ثمّ بعشر سور مثله مفترَيات، فكان العجز عن ذلك بالكلّيّة، فجاءهم التّحدّي بالإتيان بأقلّ مايُطلب، وهو سورة واحدة، قال تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: 23]، ولذلك جاء لفظ (سورة) منكَّرًا للتّقليل. وعلى نفس الشّاكلة جاء ما ذكر منَ العلم منكّرًا، فقال: ﴿بِعِلْمٍ﴾؛ وذلك أنّه مطلوبٌ على وجه التّقليل، إذْ إنَّ الله يعلم أنّهم لا يملكون منَ العلم قليلًا ولا كثيرًا.

سرّ فصل الجملتين المتعاطفتين، بالجملة المُعترِضة في السّياق:

الـفـصـل على سبيل التّقريع والتّوبيخ، مهمٌّ في الإفـصـاح والبيان

لقد فَصَلَ بالجُملة المعتَرِضة بين المتعاطفَين، وهي: ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، على سَبيل التَّقريع لهم والتَّوبيخ؛ حيثُ لم يَستَندوا في تَحريمهم إلَّا إلى الكَذِب البَحْت والافتراء، وموقع هذه الجملة بمنزلة المنع، وهذا تهكُّمٌ؛ لأنَّه لا يَطلب تلقي عِلْم منهم، وهذا التَّهكّم تابعٌ لصورة الاستفهام وفرعٌ عنها، وهو هنا تجريدٌ للمجاز أو للمعنى الملزوم المنتقل منه في الكناية[1]، بعد البيان الصّادق الّذي ذُكِر أوّلًا، يكون قوله تعالى: ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾ من قَبيل التّهكُّم بهم؛ إذ لا دليل عندهم؛ وطلبُه بعد بطلان وجوده تهكُّمٌ به أو تعجيزٌ لهم، والعجز عن إقامة الدّليل في وقت الاحتجاج، تسليم بالمُدَّعَى بحكم المنطق المستقيم، والتّفكير القويم[2].

دلالةُ التّعبيرِ بالجملتين الفعليَّة والشَّرطيَّة:

إقـامـة الـدّلـيـل عـلـى الافـتـراء، مـسـلـكٌ في التّبكيتِ والإلزامِ بالحُجَّة

في قوله تعالى ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، جاءتِ الفاصلة مكوَّنةً من جُملتين؛ فعليَّةٍ وشرطيَّةٍ، أمَّا الجملة الأولى فالفعليَّة، وهي بصيغة الأمر: ﴿نَبِّـُٔونِى﴾، والغرض البلاغيّ من فعل الأمر هو

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/672، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ133.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2707.

التَّعجيز والتَّبكيت لهم، والجملة الثَّانية الشَّرطيَّة جوابها محذوف، تقديره: فافعلوا، والجملة الأُولى هي بدل اشتمال مِن: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾. فالجملة جاءَت تُلزِمُهم بالدَّليل على صِحَّة افتراءاتهم، وعليه فالفاصلة بجملتيها، هي من قبيل التَّهكُّم؛ لأنَّه لا يطلب منهم الدَّليل[1]. واستُعمل الفعل: ﴿نَبِّـُٔونِي﴾؛ لأنَّ النَّبأ: الخبر العظيم، وهذا عظيمٌ في زعمهم.

عِلَّة التَّعليق بـ ﴿إِن﴾ في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾:

تأتي (إنْ) للأمرِ المشكوكِ فيه، أو النّادرِ الوقوع

التَّعليق بـ﴿إِن﴾ فيه إشارة إلى أنَّهم لا صِدْقَ عندهم، وأنَّهم يفترون على الله تعالى فيما يدَّعون[2]، "والمعنى: إنكار أن يحرِّم الله تعالى من جنس الغنم ضَأْنَها ومَعْزَها شيئًا من نوعي ذكورها وإناثها. ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ﴾: أخبروني بأمرٍ معلومٍ من جهة الله تعالى يدلّ على تحريم ما حرَّمْتُم، إنْ كُنتُم صادِقِينَ في أنّ الله حرّمه"[3]. وهو هنا يورِد ﴿إِن﴾ الّتي تحتمِل الأمرين؛ وقوعًا وعدمًا، باعتبار مُقتضَى حال المُخاطَبين، وهم في هذا السّياق غيرُ صادقين، ففُهِمَ من ذلك التّعريضُ بإفْكِهم، وبباطلِ أحكامِهم.

فائدةُ حذفِ جوابِ ﴿إِن﴾ في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾:

العجزُ عن بيانِ ما نَسبوا تحريمَهُ إلى الله تعالى

حُذِفَ جواب ﴿إِن﴾ للعِلم به مِن فَحْوى الكلام، ولأنَّ فيما تقدّم دليلًا عليه؛ أي: ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾، في قولكم: إنَّ الله حَرَّم ما ذكرتم أنَّه محرَّمٌ؛ لأنَّهم لو كانوا صادقين في تحريم ذلك، لاستطاعوا بيانَ ما حرَّمه الله، ولأَبْدَوا حكمةَ تحريمِ ما حرَّموه، ونَسبوا تحريمَه إلى الله تعالى[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ133.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2707.
(3) إبراهيم الأبياريّ، الموسوعة القرآنيّة: 9/470.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/672، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ133.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(اشتملت) و(احتوت):

الاشتمالُ الإحاطَةُ، وأصلُ الشُّمولِ: دَورانُ الشَّيءِ بالشَّيءِ، وأَخذهِ إيَّاهُ مِن جَوانبه، ويأتي الاشتمالُ بمعنى: التَّعميم. والشُّمولُ: العُمومُ، يُقالُ: شَمِلَهُمُ الأَمرُ إذا عَمَّهُم. وهذا أمرٌ شاملٌ؛ أي: عامٌّ[1]. والشِّمالُ: الطَّبعُ، والجمع شَمَائِلُ، وقد قيل: (ليس من شِمالي أن أعملَ بشِمالي)[2]، وقول عَبدِ يَغوثَ:

أَلَم تَعلَمَا أنَّ المَلامَةَ نَفعُهَا *** قَليلٌ وما لَومِي أخي من شِماليَا[3]

"واشتَمَلْتُ بالثَّوبِ: إذا أدَرْتَه على جَسَدك كُلّه حتَّى لا تُخرِج منه يَدَك، والشِّمْلَةُ: الصَّمَّاءُ الَّتي ليس تحتها قَميص ولا سَراويلُ، وكُرِهَتِ الصَّلاةُ فيها"[4]. أمَّا الحِواءُ: فَاسْمُ المكانِ الّذي يحوي الشَّيءَ؛ أي: يجمعُه ويَضمُّه، وفي الحديث: "أنَّ امرأة قالَتْ: إنَّ ابنِي هذا كانَ بَطنِي له حِوَاء"[5].

واحْتَوى على الشَّيءِ: ضمَّه، واشتمل عليه: أَحْرَزَه ومَلَكه[6]، ويشتملُ الرّحمُ الجنينَ، بمعنى: يضمُّه، وينطوي عليه. ولفظ يحتوي الشّيء: يكون محتوًى فيه، إلّا أنّ الاشتمالَ أوسعُ دلالةً، وأبلَغُ تأديةً للمعنى المراد في السِّياق، ولذلك استعمله القرآن.

الاشتمالُ يعني الإحاطةَ بالشّيء، والاحتواءُ التّضمُّنَ، وكلاهما فصيح

(النَّبأ) و(الخَبَر):

الإخبار: يكون بِحَمْل الخَبر إلى جهة أخرى.

النَّبأ والخبر كلاهما نقلٌ لمعلومةٍ، والنّبأ لا عِلْمَ للمخبَر به غالبًا

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (شمِلَ).
(2) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (شمِلَ).
(3) ابن سيده، المحكم: (شمِلَ).
(4) ابن سيده، المخصّص: (شمِلَ).
(5) ابن منظور، لسان العرب، وابن الأثير، النهاية: (حوا). روى الحديثَ عبدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو ﷺ: "أنَّ امْرَأَةً أَتَتِ النَّبِيّ ﷺ، فَقالَتْ: يارسولَ اللهِ، إنَّ ابْني هذا كانَ بَطْني له وِعاءً، وحِجْري لَهُ حِوَاءً، وثَدْيي لهُ سِقاءً، وزَعَم أَبوهُ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ مِنِّي؟!قال: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ، ما لَمْ تَنْكِحي»". أخرجه أحمد في المسند، برقم: (6707)، واللفظ له، وأبو داود في السنن، برقم: (2276)، وغيرهما، قال شعيب الأرنؤوط: حديث حسن.
(6) أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: (حوي).

النَّبأ: لا يكون إلَّا للإخبار بما لايَعلمُه المُخبَر، ويجوز أن يكون الخَبر بما يعلمه المُخبَر، وبما لا يعلمه. وقال عليّ بن عيسى: في النَّبأ معنًى عظيم الشَّأن؛ ولذلك أُخذ منه صِفة النَّبيّ ﷺ. قال أبو هلال: ولهذا يُقال: سيكون لفلانٍ نَبأٌ، ولا يُقال: خبرٌ بهذا المعنى. والإنباء عنِ الشَّيء أيضًا قد يكون بغير حَمل النَّبأ عنه، تقول: هذا الأمر يُنبئ بكذا، ولا تقول: يخبرُ بكذا؛ لأنَّ الإخبارَ لا يكون إلَّا بحَمْل الخَبر[1].

(العِلم) و(المعرفة):

العِلمُ يتعلَّق بالشَّيء مُجمَلًا، والمعرفةُ تتعلّق بالشَّيء مُفصَّلًا

المعرفةُ تتعلَّق بذات الشَّيء؛ أي: مُسمَّاه، والعِلم يتعلَّق بأحواله وصفاته، فتقول: عرفتُ أباكَ، وعلمتُه صالحًا عالمًا؛ ولذلك جاء الأمر في القرآن بالعِلم دون المعرفة؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمّد: 19]، فالمعرفة: حضورُ صورة الشَّيء، ومثاله العِلميّ في النَّفس، والعِلمُ: حضورُ أحوالِه وصفاته، ونسبتها إليه؛ فالمعرفةُ تُشبه التَّصوُّرَ، والعِلمُ يُشبه التَّصديقَ، كما أنّ المعرفةَ في الغالب تكونُ لِمَا غابَ عنِ القَلب بعد إدراكه، أو تكونُ لِمَا وُصِف له بصفات قامَت في نفسه، فإذا رآه وعلِم أنَّه الموصوفُ بها، قيل: عرفه، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ﴾ [الأنعام: 20]، ولمّا كانَت صفاتُه معلومةً عندهم، لمّا رأوه عرفوه بتلك الصِّفات، فالمعرفةُ تشبه التَّذكُّرَ للشَّيء؛ وهو حضورُ ما كان غائبًا عنِ الذِّكْر؛ ولهذا كان ضِدُّ المعرفة الإنكارَ، وضِدُّ العِلم الجهلَ.

وأكثرُ استعمالاتِ المعرفة في القرآن الكريم كان في مقام الذَّمِّ، كالجحود والإنكار والنِّفاق، وهذه المواقف لم تكن لما وُصِف أنَّه عِلْم، بل لم يأمر اللّه تعالى نبيَّه بالدُّعاء بالزِّيادة في شيءٍ إلَّا في العِلم؛ ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ١١٤﴾ [طه: 114][2].

(1) العسكريّ، معجم الفروق اللّغويّة، ص: 528، والسّامرائّي، لمسات بيانيّة، ص: 916.
(2) بليل عبد الكريم، مقارنة بين المعرفة والعلم، موقع الألوكة، تاريخ: 12/11/2009م.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني عشر، سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 12 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-64-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 12 : سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-64-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1637585 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»